اليمن أول دولة في الشرق الأوسط تنضم إلى المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية

■ ،،تقرير/ أوسان الكمالي

جاء إعلان المجلس العالمي للشفافية في الصناعات الاستخراجية مطلع شهر مارس الماضي خلال فعاليات المؤتمر العالمي للشفافية في الصناعات الاستخراجية المنعقد في العاصمة الفرنسية باريس؛ قبول عضوية اليمن في المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية كعضو ممتثل (كامل العضوية) لتصبح اليمن أول دولة في الشرق الأوسط تنضم إلى هذه المبادرة العالمية.

وبانضمام اليمن تكون الدولة العربية الأولى التي استكملت كل الشروط اللازمة لعضوية "الامتثال" في المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الاستخراجية. ويمثل استكمال إجراءات انضمام اليمن لمبادرة الشفافية إحدى الخطوات الهامة في إطار المرحلة الثانية من الأجندة الوطنية للإصلاحات لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١م، وأحد أهداف الحكومة اليمنية في خططها وبرامجها لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعتبر إصدار التقرير الأوّل حول المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن للأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، من أهم الخطوات التي مهدت لاستكمال إجراءات انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية الدولية في الصناعات الاستخراجية، وهي المبادرة التي أعلن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية انضمام اليمن إليها في مؤتمر المانحين بلندن المنعقد منتصف نوفمبر ٢٠٠٦م، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وأوضح وزير النفط والمعادن في حكومة تصريف الأعمال الأخ أمير العيدروس في تصريح صحفي أن هذه الخطوة تأتي لتعزيز مبدأ الشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن التي من شأنها توسيع قاعدة الاستثمارات في اليمن.

فيما أكد رئيس المجلس اليمني للشفافية الدكتور محمد صالح مقبل في تصريح مماثل أن هذه الخطوة تعد حدثا هاما في تاريخ اليمن وتضعه في مصاف الدول الحديثة التي تنتهج الشفافية سعيا لتوسيع قاعدة الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولفت إلى أن انضمام اليمن لهذه المبادرة العالمية يؤكد توجه اليمن في اعتماد الشفافية كأحد مقومات الحكم الرشيد والمصداقية في مدفوعات ومقبوضات الإيرادات لقطاع الصناعات الاستخراجية.

وهدف التقرير الذي أعدته شركة "هارت نرس ليمتد" بالتعاون مع شركة "فيجن للاستشارات المحدودة"، ضمان الشفافية والمصداقية في مدفوعات ومقبوضات قطاع الصناعات الاستخراجية في اليمن، من خلال تحليل ومطابقة بيانات المدفوعات والمقبوضات التي أفصحت عنها الجهات المشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية للسنوات المالية ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في قطاع الإنتاج النفطي.

وتتمثل الجهات الحكومية المدرجة ضمن عملية المطابقة الخاصة بالمبادرة، وزارة النفط والمعادن "إدارة الحسابات النفطية"، والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز "إدارة تسويق النفط الخام"، والشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية، ووزارة المالية، وشركة مصافي عدن، والشركة اليمنية لتكرير النفط "مصافي مارب".

فيما ضم التقرير الشركات المشغلة لقطاعات النفط الاستخراجية المدرجة ضمن عملية المطابقة وهي شركات دوف انيرجي يمن ليمتد، ودي إن أو يمن- "قطاعي ٣٢ و٤٣"، وكالفالي بتروليوم "سايبرس" المحدودة، وأوكسيدنتال يمن "قطاع س- ١"، وكنيديان نكسن بتروليوم يمن، وكنيديان نكسن شرق الحجر المحدودة، وتوتال يمن، وأو إم في يمن "قطاع س- ٢"، وجنة هنت، وصافر لاستكشاف وإنتاج النفط، والشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية، وكي إن أو سي يمن المحدودة. ولم يتم إدراج شركات التعدين والشركات المنتجة للغاز المسال ضمن عملية المطابقة، حيث أوصى التقرير بأن يقوم المجلس بإدخال أنشطة التعدين والغاز ضمن نطاق مبادرة الشفافية في اليمن.

وتضمن التقرير عوائد النفط وجميع البيانات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة من قبل شركات النفط الإنتاجية العاملة في اليمن إلى الحكومة والإيرادات الحكومية للأعوام ٢٠٠٥- ٢٠٠٧م.

يذكر أن الجمهورية اليمنية حصلت على عضوية مرشح في المبادرة في ٢٠٠٧م وعملت على استكمال بقية الشروط للوصول إلى عضو ممتثل لتكون الدولة الأولى في المنطقة التي تسير في هذا النهج وتحظى بهذه العضوية وبدعم ومساندة البنك الدولي ومبادرة الشفافية العالمية.

خلال ٢٠١٠م:

البنك الدولي: برنامج الحكومة اليمنية للإصلاح ساهم في خفض العجز المالي إلى ١,٤٪

■ ،،تقرير/ أوسان مهيوب

قال البنك الدولي أن برنامج الحكومة للإصلاح والمدعوم من صندوق النقد الدولي لفترة ثلاث سنوات، والذي تمّت المصادقة عليه في شهر يوليو من العام ٢٠١٠م ساهم في تحقيق خفض في نسبة العجز المالي لتصل إلى ١,٤٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مقارنة بنسبة عجز بلغت ١٠,٢٪ في العام ٢٠٠٩م.

وقال البنك الدولي أن الحكومة اليمنية أبدت استعدادها لمواجهة التحديات المالية نتيجة تضائل العائدات النفطية وذلك من خلال برنامج إصلاح قائم يدعمه صندوق النقد الدولي، ويهدف هذا البرنامج إلى خفض العجز المالي في عام ٢٠١٠م من ٨٪ إلى نحو ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الوصول إلى نسبة عجز على المدى المتوسّط بمعدّل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل.

وبحسب تقرير "الاستعراض الاقتصادي الفصلي لليمن" لعام ٢٠١٠م الذي أصدره البنك الدولي مؤخراً – فإن برنامج الحكومة يسعى للتكيف المالي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي إلى تحقيق وفورات من التخفيض المتدرج لدعم الوقود المحلي والخفض المقرر أن يصل إلى ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠م، والتطبيق والتنفيذ الكاملين للضريبة العامة على المبيعات بما في ذلك مشتريات الحكومة نفسها، وعدم منح إعفاءات ضريبية جديدة.

ونوه التقرير إلى أن اليمن اتخذت خطوات إصلاح كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار ،فالإصلاحات المنفذة في عام ٢٠١٠م (فقد اشترطت منظمة التجارة العالمية حزمة تشريعية وقانوني الاستثمار وضريبة الدخل والتعديلات الجمركية) تحسن بشكل كبير مناخ الاستثمار وتطبق أفضل الممارسات الدولية للركائز الأساسية التي تنظم الحوافز الاستثمار الأجنبي والضرائب والاستثمار العام. وتعتبر هذه الإصلاحات أساسية لجذب الاستثمارات غير النفطية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

وبيّن التقرير أن التوقّعات الاقتصادية العامة للاقتصاد اليمني ظلت معتدلة وذلك في الأثناء التي حقّق خلالها النمو معدّلات أعلى في العام ٢٠١٠م، وارتفع النمو الكلي في العام ٢٠١٠م ليصل إلى نحو ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع مستوى النمو في القطاع الهيدروكربوني "النفطي" بحوالي ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يعزى إلى حد كبير إلى بدء الإنتاج في محطة الغاز الطبيعي المسال الجديدة، غير أن معدّل النمو في القطاعات غير النفطية ظل ثابتاً نسبياً عند نسبة ٤,٤٪ تقريباً.

وأوضح التقرير أن الدين العام المحلي أزداد إلى حد كبير منذ عام ٢٠٠٨م بيد أنه تراجع منذ العام ٢٠١٠م على مسار تنازلي بسبب تدابير الإصلاح والاستقرار الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة. مضيفاً أن اعتماد الحكومة على العائدات النفطية – نحو ٦٥٪ من إجمالي الإيرادات – فأن أي عجز مالي في اليمن معرض بدرجة كبيرة سواءً كان للأفضل أو للأسوء لتقلبات أسعار النفط الدولية.

وأشار التقرير إلى أنه من المقدر أن يصل العجز المالي لعام ٢٠١٠م إلى ١,٦ مليار دولار أمريكي بعد الأخذ في الاعتبار تنفيذ إجراءات التكيف المالي للحكومة لعام ٢٠١٠م. وبالرغم من ذلك فإن التنفيذ الرشيد لبرنامج الاستثمار العام ودعم الموازنة غير المتوقعة "حوالي ١٨٠ مليون دولار" المقدم من المملكة العربية السعودية قد يخفض العجز المالي الفعلي لعام ٢٠١٠م إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي. كما أن تمويل العجز يعتمد بصورة كبيرة على المصادر المحلية بإستثناء حوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي التي يتم تمويلها من الخارج من خلال عمليات دعم الموازنة التي يقدمها البنك الدولي وأيضاً من المملكة العربية السعودية.

وبحسب التقرير فقد حافظت أسعار الصرف على استقرارها خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٠م الأمر الذي أدّى إلى التخفيف من حدّة الضغوط التضخّمية. كما سجّل الحساب الجاري تحسناً بنحو ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مقارنةً بحوالي ١٠,٧٪ في عام ٢٠٠٩م، إلا أنه وبالرغم من ذلك حدث ارتفاع في معدل التضخم ليصل إلى نحو ١٠,٦٪ وذلك مقارنةً بمعدّل بلغ ٣,٧٪ في العام ٢٠٠٩م، بسبب التقلب في الأسعار العالمية مقروناً بارتفاع أسعار الوقود المحلية نتيجة لخفض الدعم الحكومي عليها، وكذلك لعدم استقرار سعر الصرف للريال اليمني في النصف الأوّل من ٢٠١٠م على وجه الخصوص.

اليمن يحقق فائضا في الميزان التجاري مع الصين بمقدار ١٣٨ مليار ريال

■ ،،صنعاء/سبأ

حقق اليمن فائضا في الميزان التجاري مع الصين عام ٢٠١٠م، بمقدار ١٣٨ ملياراً و٥٢٨ مليون ريال بعد أن كان حقق فائضا عام ٢٠٠٩م، وصل إلى ١٦٦ مليار ريال و٩٠ مليون ريال لصالح اليمن أيضاً.

وتأثر سلبا فائض اليمن التجاري مع الصين العام الماضي حسب بيانات رسمية حديثة بفعل تراجع التبادل التجاري بين البلدين، والمتأثر بتراجع الطلب الاستهلاكي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الحركة التجارية على مستوى العالم ومنها اليمن والصين.

وبحسب بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء اطلعت عليها وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) فإن حجم التبادل التجاري بين اليمن والصين تراجع العام الماضي إلى ٤٢٣ ملياراً و٩٧٥ مليون ريال مقارنة بـ٤٧٠ ملياراً و٨٤٤ مليون ريال عام ٢٠٠٩م.

وأوضحت أن قيمة صادرات اليمن إلى الصين والتي شملت الأسماك والجمبري والحبار والبن والعسل الطبيعي وغيرها بلغت خلال عام ٢٠١٠م نحو ٢٨١ ملياراً و٢٥١ مليوناً و٧٧٤ ألف ريال مسجلة تراجعاً عن عام ٢٠٠٩م بمقدار ٣٧ ملياراً و٢١٥ مليون ريال.

فيما شهدت واردات اليمن من الصين والتي شملت الأجهزة الإلكترونية والأقمشة والأثاث والمواد الغذائية ومواد البناء ومواد مكتبية ومعدات ومستلزمات الميكنة وأخرى انخفاضا ملحوظا من ١٥٢ ملياراً و٣٧٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م إلى ١٤٢ ملياراً و٧٢٣ مليون ريال في ٢٠١٠م.

ولعب عدم استقرار سعر صرف الريال مقارنة بالعملات الأجنبية دورا سلبيا كأحد العوامل المساهمة في تراجع حجم التبادل التجاري مع الكثير من البلدان.

بيع أذون خزانة بقيمة (٢٣,٨) مليار ريال

■ ،،«الثورة»/خاص

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٨٥).

وبلغت القيمة الأسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ (٢٣,٨٥١) مليار ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، (٢٢,٩١٪)، (٢٢,٩٢٪)، (٢٢,٩٠٪) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

مناقشة البرنامج السنوي لقطاع المياه لفروع عدن - لحج - أبين

■ ،،عدن /سبأ

عقدت أمس بعدن ورشة العمل الثانية حول برامج التخطيط السنوي للقطاعات الفرعية لبرنامج المياه لفروع محافظات عدن، لحج، أبين الممولة من الحكومة الألمانية والبنك الدولي.

ناقش ٣٩ مهندسا واستشاريا من مؤسسات المياه والصرف الصحي وفروع هيئة الموارد المائية ومياه الريف الطرق المتبعة لتقوية قدرات فروع قطاعات المياه في تلك المحافظات بنظام التنمية المستدامة للموارد المائية وترشيدها بالطرق الصحيحة.

وتضمنت الورشة أوراق عمل حول طرق الاستفادة من خدمات المياه العادمة واستغلالها للري بعد إعادة معالجاتها في ضوء دراسات فنية والاستفادة من مياه الأمطار والسيول والتركيز على جانب الإصحاح البيئي للصرف الصحي لضمان بيئة صحية للمواطن وخاصة في المناطق الحضرية.

وفي الورشة استعرض مدير مشروع مياه الريف في منطقة الأحمر بمديرية الوضيع محافظة أبين المهندس علي محمد المرفدي تقريراً حول اكتشاف الحوض المائي في المنطقة المذكورة والمحاذية جغرافيا لمحافظة البيضاء .. مشيراً إلى أن الحوض المكتشف تتوفر فيه كميات كبيره من مخزون المياه الجوفية.

وتم التأكيد على ضرورة دعم هذا المشروع من مخصصات التمويل وربطه بشبكة المياه والصرف الصحي بمحافظة عدن من خلال مد أنابيب من المنطقة المذكورة عبر منطقة الروه ودلتا أبين، لغرض الخزن والتحاليل، والاستفادة من مخزون المياه وتوظيفه للمستهلكين للمياه في محافظة عدن وبقية محافظات الجمهورية.

قيمة صادرات عدن السمكية خلال مارس الماضي ٤٤٤ مليون ريال

■ ،،عدن/سبأ

بلغت قيمة الصادرات السمكية عبر ميناءي عدن والحاويات ومطار عدن الدولي خلال مارس الماضي ٩١٣ طناً و٦٥٥ كيلو جراماً بمبلغ ٤٤٤ مليوناً و٧٠٩ آلاف ريال.

وأوضح مدير عام مكاتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي لـ"سبأ" أنه تم خلال نفس الفترة تسويق ٢١٢ طنا من الأسماك إلى الأسواق المحلية بمختلف المحافظات بقيمة ١٠٨ ملايين و٨٥٠ ألف ريال.

وأرجع هادي ارتفاع قيمة الصادرات لشهر مارس إلى قيام عدد من الشركات العربية والأوروبية بتسويق الأسماك اليمنية إلى الأسواق العالمية نظراً لجودتها العالية وقيمتها الغذائية الصحية.

لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية:

الدعوة لرفع معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد إلى ٤٪

■ ،،كتب/أحمد الطيار

كشفت إحصائية حديثة عن تحسن في مؤشرات الفقر في اليمن حيث تناقصت النسبة المئوية للفقراء من ٤١,٨٪ عام ١٩٩٨م إلى ٣٤,٨٪ عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

وتقول الإحصائية الصادرة بمناسبة تقويم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية عن الجهاز المركزي للإحصاء العام ٢٠١٠م أن عدد الفقراء ظل في حدود السبعة ملايين نسمة وكان لهذا العدد أن ينخفض لولا تأثيرات النمو السكاني المرتفع وخطورته على خطط وبرامج التنمية وعلى الجهود المبذولة لضمان بيئة سليمة ومعافاة بموارد مستدامة للأجيال المقبلة.

ودعت الإحصائية لتحقيق الهدف الأول للألفية والمتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع وتخفيض عدد الفقراء إلى النصف في عام ٢٠١٥م بضرورة أن يتم رفع معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد من ١٪ إلى ٤٪.

ودعت الإحصائية الحكومة لبذل المزيد من الجهد في المجال الصحي لتحسين الأنماط الغذائية وزيادة الوعي الصحي لتخفيض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

ويبين المؤشر أن معدل البطالة في بلدان ١٥ سنة فأكثر انخفض في ٢٠٠٩م حيث بلغ ١٤,٦٪ مقارنة ببيانات ٢٠٠٥م وتسعى الحكومة اليمنية للاستفادة من أسواق العمل الخليجية وتصدير العمالة اليمنية لها وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات وفي مقدمتها إصلاح وتطوير وتحديث نظام التعليم والتدريب وهذه الخطوات بدورها سوف تسهم وإلى حد كبير في السيطرة على معدل البطالة في اليمن خلال السنوات القادمة حيث تحاول الحكومة السيطرة على معدل البطالة وإبقائه ضمن حدود ١٢٪.

تنفيذ حملات تفتيشية مستمرة

مكتب الصناعة بذمار يؤكد استقرار الوضع التمويني

■ ذمار/سبأ

أكد مدير مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة ذمار أحمد الحياسي أن الوضع التمويني بالمحافظة مستقر وأن السلع الأساسية متوفرة في كافة المحلات والأسواق.

وأوضح الحياسي أن المكتب ينفذ حملات تفتيش ميدانية مستمرة اسفرت حتى الآن عن ضبط عدد من المخالفات التموينية المرتبطة بالمخابز وبيع مادة الغاز في السوق السوداء.

وأشار إلى أن الحملات الميدانية تشمل التأكد من مدى التزام المحلات بالبيع المباشر وبالأسعار السائدة دون زيادة.. منوها بتعاون الغرفة التجارية والقطاع الخاص في توفير احتياجات المحافظة من مختلف السلع الأساسية.

وبين الحياسي أنه تم توزيع ٩٤٠٠ اسطوانة غاز منزلي عن طريق شركة الغاز باشراف المجلس المحلي ومكتب الصناعة منها ٣٠٠ اسطوانة خصصت للمطاعم فيما سيتم توزيع كميات أخرى على المناطق الريفية.

ولفت إلى أن الكمية الموزعة تأتي ضمن الشحنة المستوردة عبر ميناء عدن لتغطية احتياجات المحافظات من مادة الغاز المنزلي بعد قيام عناصر تخريبية بقطع طرق امدادات الغاز والمشتقات النفطية من محافظة مارب.